

السرائر

[253] التشهد الأول وقد قام إلى الثالثة. وهذا مذهب أصحابنا بأجمعهم لا خلاف بينهم في ذلك، وهذا أيضا مذهبهم في المجل والعقود والمبسوط والاقتصاد وسائر كتبه. وقد بينا وجه الاعتذار له في غير موضع واعتذر أيضا هو لنفسه عما يوجد في كتاب النهاية في خطبة المبسوط، على ما أو ما أنا إليه من قبل، وقال: قد أوردت الألفاظ على جهتها ولم أغير شيئا منها، وذكرت ما ورد من الأخبار. وقلنا: إنه رضي الله عنه أوردته أيضا إيرادا لا اعتقادا لصحته، والفتوى والعمل به، فهذا وجه الاعتذار له، وإلا كيف يقول من شك في السجدين وهو قاعد أو قد قام قبل أن يركع عاد فسجدهما، ولا خلاف في أنه إذا شك فيهما بعد قيامه وانفصاله من حال السجود، لا يلتفت إلى شكه، وكان وجود شكه كعدمه بغير خلاف، بل إذا كان شكه في السجدين في حال سجوده وجلوسه قبل قيامه، فإنه يجب عليه أن يسجدتهما، ليكون على يقين من براءة ذمته: لأن حالهما ما تقضت، فأما إذا قام من حال السجود، ثم شك فيهما لا يلتفت إلى الشك، ولا يرجع عن يقينه بشكه، لأنه ما قام إلا بعد يقينه بسجودهما، فإذا لا فرق بين أن يشك فيهما بعد ركوعه، أو بعد قيامه، وقبل ركوعه، فليلاحظ ذلك، وكذلك قوله إن شك في واحدة من السجدين وهو قاعد أو قائم قبل الركوع، فليسجد، أما سجوده وهو قاعد، فصحيح، وأما وهو قائم، فليس بصحيح، على ما بيناه وحققناه، ولا يقلد إلا الأدلة، دون المسطور، عاد القول إلى تمام الضرب الخامس. وكذلك إن سها فلم يدر أسجد اثنتين أم واحدة، وقد رفع رأسه قبل القيام، فعليه أن يسجد واحدة، حتى يكون على يقين من اثنتين، فإن سجدها _____ (1) الجمل والعقود: كتاب الصلاة، في ذكر أحكام السهو فصل 11. (2) المبسوط: كتاب الصلاة، في أحكام السهو والشك في الصلاة. (3) الاقتصاد: كتاب الصلاة، فصل في حكم السهو صفحة 266 الطبع الحديث.